



## آراء

# تعز.. الفساد يدير الحرب

**بشرى المقطري**

للفساد في اليمن أوجه عديدة، متداخلة، لا يمكن الفصل بينها، بحيث راكم عبر سنوات الحرب أدواته، ووظف حالة الحرب وتنظي الدولة وتنامي المليشيات لتجذير بنيتها. وفي هذا السياق، يشكّل الفساد في مؤسسات الدولة أحد أخطر المشكلات التي تواجه اليمنيين اليوم، فغياب دولة مركزية تنظم عمل المؤسسات، وتسيطر على إيراداتها، مكن سلطات الأمر الواقع من استنزاف موارد الدولة لمصلحتها على حساب استمرار تجويع اليمنيين، ومع تشابه صيرورة مؤسسات الدولة في المدن اليمنية، وتغلغل شبكة الفساد في مفاصلها، إلا أن عوامل أخرى، أكثر ديناميكة وفاعلة، جذرت من بنية الفساد في مؤسسات الدولة في مدينة تعز، إذ إن تعدد الأطر السياسية لمنظومة السلطة الحاكمة، بتفرعاتها المدنية والعسكرية، وازدواج السلطات، مكن الفساد من العمل تحت مظلات رسمية متنوعة، وفُرت له الحماية والإفلات من المساءلة، كما أن تنامي حالة الاستقطاب السياسي في مدينة تعز، نتيجة سيطرة الأحزاب على الفضاء الاجتماعي والسياسي والمدني، بما في ذلك مؤسسات الدولة، حرف مسار الحراك الشعبي الذي تشهده المدينة منذ أسابيع للمطالبة بمكافحة الفساد، بحيث أفقد الحراك الشعبي قوته المطلوبة.

تمثل تركيبة السلطة في مدينة تعز إحدى العقبات الرئيسية التي اعاقت عمل مؤسسات الدولة، بحيث أثرت على وظيفتها، وتحولت، مع الوقت، إلى حاجز يعيق فرص إصلاح اختلالات مؤسسات الدولة وأجهزتها، بحيث أصبحت مجالاً حيوا لتنامي الفساد، ففي مقابل تقليص سلطة رأس السلطة المحلية، محافظ المحافظة، نبيل شمسان، الذي يفتقر للمهارة الإدارية والمسؤولية السياسية في إدارة المحافظة، بحيث تواطأ مع شبكة الفساد مقابل احتفاظه بمنصبه، متيحاً لسلطة وكلاء المحافظ الذين يمثلون الأحزاب السياسية منازعته سلطته، ومن ثم تداول صلاحيات الوكلاء مع صلاحيات المحافظ، فإن تغول سلطة مديري مؤسسات الدولة التي تتنازعها السلطة الحزبية، وإن لم يكن بالتساوي بين الأحزاب، ضاعف من اختلالات مؤسسات الدولة، كما أدى تعدد الأطر السياسية التي تعمل وفقها الأحزاب،

وتنازعتها على السلطة إلى تعقيد المشهد، ففي أعلى هرم السلطة المحلية، تتركز سلطة حزب التجمع اليمني للإصلاح، فإلى جانب سيطرته على المؤسسة العسكرية، يمتلك الحزب النسبة الأعلى في مؤسسات الدولة المدنية، سواء حصته من وكلاء المحافظ أو مديري مؤسسات الدولة وكذلك مديري المديریات، يليه حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يحتكر جزءاً كبيراً من مفاصل الدولة التي تعد بقايا الدولة العميقة، إلى جانب التمثيل الذي حظي به في السنوات الأخيرة تعويضاً عن إزاحته من سلطة صنعاء. وأخيراً الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري، بحيث أثرت هذه الترويكما المختلة والتنافسية على إدارة مؤسسات الدولة، وأصبحت أهم بؤر الفساد المنظم.

أخطر نتائج تشوهات السلطة في مدينة تعز، أنتجتها المحاصصة السياسية، وكرسنها المرحلة الانتقالية في إدارة الدولة اليمنية هو تعدد مستويات الأطر السياسية التي تعمل وفقها الأحزاب، بحيث ظلت تعز حالة استثنائية عن المدن اليمنية الأخرى، فإضافة إلى سلطة وكلاء المحافظ، ومديري مؤسسات الدولة، إلى جانب مديري المديریات، وكذلك فروعها الحزبية، تتداخل مستويات عليا من الصراع الوظيفي، ممثلة بسلطة وزراء الحكومة المحسوبين على هذه الأحزاب، بحيث عمق حالة الاستقطاب السياسي وتداخل الصلاحيات في مؤسسات الدولة، بما في ذلك توظيف الأحزاب وأطرها السياسية المحاصصة، لحماية منظومة الفساد التي هي جزء منها؛ ففي حين استفاد حزب الإصلاح من الشراكة غير المتكافئة للأحزاب السياسية في مؤسسات الدولة المدنية، للتغطية على قيادته المتوزطة في الفساد، وتوجيه المعركة ضد خصومه، وتحديد حزب المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الناصري، حيث انقل إلى مربع المعارضة، تماماً كالأحزاب الأخرى التي نقلت معاركها ضد الإصلاح إلى الشارع، وتجاهلت مسؤوليتها عن قضايا الفساد، إلا أن حزب الإصلاح الذي يمتلك أوراقاً متعددة في إدارة معاركه، والتي تمثل تنوعيات لسلطة المؤسسة العسكرية التي طالما زجّها في صراعه السياسي ضد خصومه، بحيث حول سلطة «الجبهات»، عبر هذه السنوات، إلى سلطة معنوية وعسكرية رديفة له لإرهاب خصومه، تمكن من فرض سلطته بالقوة، وتوجيه معركة الفساد لتحقيق

أغراضه السياسية. وفي هذا السياق، لم يكن شعار «مغلق من قبل الجبهات» الذي كتب على واجهات مؤسسات الدولة بعد أن اقتحمها أخيراً عناصر مسلحون ينتسبون لألوية الجيش التابعة لحزب الإصلاح سوى تجل لمآلات مؤسسة الجيش المملشنة، بحيث انتقلت من وظيفتها القتالية في جبهات الحرب إلى توجيه عنفها المسلح ضد المظاهر المدنية داخل مؤسسات الدولة، لإعاقة تقديم المسؤولين الفاسدين إلى القضاء، وأيضاً حوّلت وظيفتها الافتراضية إلى قتال مقاتلي جماعة الحوثي إلى استحقاق سياسي واقتصادي، يفرض على المجتمع دفع الأتاوات ورفد الجبهات «المثوقة»، بالمال، في استنساخ مقيت لتجربة «اللجان الشعبية» التابعة لجماعة الحوثي التي تغلق المحلات في المناطق الخاضعة لها، في حال لم يدفع المجتمع «مجهوداً حربياً» لدعم مقاتليها في الجبهات. فيما تعكس «سلطة الجبهات» حقيقة البنية المشوهة لما أصبح عليه الجيش اليمني عموماً، بما في ذلك مدينة تعز، حيث يسيطر عليه بعض أفراد العصابات والمطلوبين أمنياً و«فئوات» الحواري الذين دفعتهم الحرب والحاجة المالية إلى الانخراط في الجيش، إلا أن توقف جبهات الحرب في مدينة تعز، وانكفائها إلى جبهات سياسية يوظفها الطرف المهيمن على المؤسسة العسكرية، أدى إلى تحولها إلى ورقة ناجحة لحزب الإصلاح، يوظفها بحسب سياقات الضرورة السياسية، إضافة إلى أن سلطة «الجبهات «غير المنضبطة» والتي لا تحترم وظيفته الجيش ولا تقاليده، قصرت مهامها في الوقت الحالي على التعدي على مؤسسات الدولة المدنية، ما يكشف عن طغيان السلطة العسكرية على السلطة المدنية وإضعافها، الأمر الذي يجعلها غير مستقلة ومحكومة باختلالات المؤسسة العسكرية والجبهات، ومن ثم تحولت هذه القوى المنفلتة إلى خطر حقيقي يهدد المجتمع.

إلى ذلك، اتخذ حزب المؤتمر الشعبي العام، الشريك الرئيس في مؤسسات الدولة، من سلطة وكيل محافظ تعز، الشيخ عارف جامل، ذراعاً سياسية لفرض سطوته الاجتماعية والسياسية، كاحد أراء حزب المحليين الجدد، ولمتازعة سلطة وكلاء حزب الإصلاح، كما وظّف فساد خصمه الذي لا يختلف كثيراً عنه أداة سياسية لمواجهة سطوة حزب الإصلاح، مقابل حماية قياداته السياسية في مؤسسات الدولة المتوزطة

## تعز تركيبة السلطة في مدينة تعز إحدى العقبات الرئيسية التي اعاقت عمل مؤسسات الدولة، بحيث أثرت على وظيفتها

## في المناطق المحرزة من مليشيات جماعة الحوثي في مدينة تعز، تترادف سلطة مليشيات أخرى لا تختلف عنها كثيراً

بقضايا فساد، فيما دفع عناصره الحزبية في المظاهرات الشعبية التي تشهدها مدينة تعز، بهدف تحويل المعركة الشعبية ضد قوى الفساد الحزبية المهيمنة على مؤسسات الدولة إلى معركة سياسية ضد خصمه حزب الإصلاح، معتمدا على تضرّر الأحزاب الثائوية من هيمنة حزب الإصلاح، ونسج تحالفاتٍ سياسيةٍ للنيل من خصمه واستهدافه.

في المقابل، فرضت الأدوار الهامشية للحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الناصري في السلطة المحلية ومؤسسات الدولة جعلها رديفاً سياسياً للأحزاب الأكثر فاعلية وحضوراً اجتماعياً، الأمر الذي عكس هشاشة الأحزاب اليسارية والقومية، فإضافة إلى أنها شريكة في مآلات الأوضاع السياسية والاقتصادية الكارثية كالأحزاب الأخرى، بما في ذلك قضايا الفساد في

# أي «مواجهة» بين العرب والأفارقة في سد النهضة؟

**عصام شعبان**

جاءت مخرجات اجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي عقد أخيراً في الدوحة، تأكيداً لمواقف سابقة، أعلنتها جامعة الدول العربية بمساندة مصر والسودان، في أزمة سد النهضة، وضرورة التوصل إلى اتفاق عادل وشامل، لا يلحق الضرر بالمصالح المائية وأطراف التفاوض، جاء الاجتماع يطلب من القاهرة والخرطوم في إطار حشد الجهود لتفكيك أزمة المفاوضات المتعذرة، لتصل محطتها الختامية باتفاق ينظم عمليتي الملء والتشغيل، خرقت إثيوبيا إعلان المبادئ 2015، بإعلانها الملء الأول بشكل مزعور، واستعدادها للملء الثاني بعد أسبوعين.
وحال حدث ذلك، سترجّح كفة إثيوبيا في معادلة توازن القوة المتعلقة بمراحل بناء السد والتخزين والتشغيل، ومعها ستقلص فرص الوصول إلى اتفاق عادل.
وستصعب المفاوضات الحالية أقرب إلى مشهد إعلان للتنازلات (حال جمود الموقف)، وهو ما سعت إليه إثيوبيا عبر إطالة أمد التفاوض، عشر سنوات، زادت قوة موقفها التفاوضي، عبر الضغوط، وتوظيف التناقضات، واستخدام أوراق قوة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، غير ممارسة دعائية على مستويات متعددة، منها نخب سودانية، ساندت إثيوبيا، ودافعت عن فوائد السد وتجاهلت حسابات المخاطر، حتى أفاق بعضهم بعد طعن إثيوبيا ظهر الخرطوم، على حد تعبير وزيرة خارجية السودان، مريم الصادق المهدي (في محاضرة لها ونقاش معها في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة الخميس، 17 يونيو/ حزيران الحالي).

وعملت إثيوبيا على إيجاد تناقضات بين مصر والسودان، وروجت أكاذيب عن أطماع القاهرة ورغبتها في الهيمنة، وتعدّد مناصروها فتح ملفات خلافات تاريخية شائكة، كما استخدمت إثيوبيا أدوات اقتصادية، كعقد شركات مع تحالفات دولية، ودبلوماسية تحوين لوبي أميركي وأوروبي مساند لها، أغلبه مكوّن

على أساس العرق واللون، لتبقى القاهرة والخرطوم منعزلتين، بينما كانت إسرائيل وحلفاؤها طرفاً مستترا في ملف الأزمة، يمارسون ضغوطاً على دولتي المصبّ.
وفي ظل هذا المشهد، تبرز أهمية اجتماع الدوحة، بوصفه استجابة مهمة، وخطة ضرورية، في توقيت بالغ الصعوبة، كما تمثل مخرجاته، وتعبيرات المشاركين فيه، محكّ اختبار لدى فاعلية (وإمكانات) التساند والتعاون العربي مع دولتين مركزيّتين في أزمة حقيقية، وإن كان الاجتماع محصلة جهود من مباحثات سابقة ونتائجها، وليس بالطبع منقطع الصلة عن نتائج المصالحة الخليجية، والتي وفرت فرصة للحوار.
ويتزامن هذا مع إعادة تشكيل القاهرة علاقاتها مع جيرانها، ليبيا والسودان وفلسطين، ومع قطر وتركيا من جانب آخر.
وربما يمتد السياق إلى الوصول إلى علاقات مع إيران، وإعادة التموّض يوفر للقاهرة مساحاتٍ من الحركة والتأثير، ما يساعدها في إيجاد توازن يساعد في تفكيك الأزمة.

بعد البيان الختامي لاجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، عادت إثيوبيا إلى استخدام أسلحة الابتزاز، باسم الهوية الأفريقية، وإعادة طرح خيار (وشعار) الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية حائط صدّ لأي وساطة أو موقف مساند لدولتي المصب، بل لعبت دور الضحية خلال دعاباتها، وعبر تصوير أن «العرب في مواجهة الأفارقة»، وقد هاجم بيان وزارة خارجيتها دعوة جامعة الدول العربية مجلس الأمن إلى الانعقاد لبحث ملف سد النهضة، كما حملّ البيان مغالطات واتهامات عديدة، في لغة غريبة على التقاليد الدبلوماسية، وفي إسقاط واضح، اتهم بيان أديس أبابا الجامعة بتسييس الأزمة، ومصر والسودان بالتهزّب من المفاوضات، واعتبر أن جامعة الدول العربية مضللة، تنقصها الحقائق والمعلومات، ثم طالب وزراء خارجية الدول العربية بحثّ مصر والسودان على العودة إلى المفاوضات!

ويجسد ما تطرحه إثيوبيا من وجود

«مواجهة عربية أفريقية» مشكّلة تنتمي إلى أفكار ماضوية، تخالف حقائق التاريخ والجغرافية، وتكذبها طبيعة التحالفات وأشكالها عربياً وأفريقياً، بما فيها علاقات إثيوبيا مع دول عربية.
أما غرضها من ذلك فهو عزل مصر والسودان عن محيطها، الأفريقي والعربي معاً، وتحزئة القارة على خلفية الأزمة، وعبر أدوات الاستعمار القديم، تقسيمات على أساس العرق والهوية واللون والدين، ضمنها تصنيف عرب وأفارقة، كما أن هذا الطرح إحياء لنقاشات جدلية قديمة، تزييف الوعي، وتستبدل إمكانات التعاون بنشر أسس واهية لصراعات مستحذنة.
وتاريخياً، لم تكن هناك محطات تُذكر لمواجهة بين العرب والأفارقة، ولا عداء تاريخي بين عرب شمال أفريقيا وباقي القارة، بل على العكس، هناك محطات تعاون وتأثر وتأثير عديدة، منها فترة التحزّر الوطني، وتعاون بين دولها في مواجهة الاستعمار، ولعبت القاهرة وعواصم أخرى دوراً مهماً نهاية عقد الخمسينيات ثم عقد الستينيات، وإن كانت دول شمال أفريقيا ذات هوية أفريقية عربية، فلا يخرجها ذلك من الانتماء للقارة، بل عروبيتها دائرة أخرى مضافة، بجانب الدائرة الإسلامية.
وتتشابه معظم دول أفريقيا في ظروفها الاقتصادية، وبدأت رحلة تحزّرها معاً، لكن بعضهم يريد تجاهل التاريخ والمصالح المشتركة، ويتم مصادرة إمكانات التعاون من خلال نشر أفكار عدائية، تمثل تمييزاً على أساس الهوية وعبرها، واعتماداً على اللون والعرق والدين، على الرغم من التنوع الهائل في أفريقيا في كل العناصر السابقة، غير اللغة التي يصادف أن يوجد في دولة واحدة تعدد في اللغات المحلية.
وهكذا تعيد إثيوبيا إنتاج الأفكار الاستعمارية على أسس واهية، وتدعي مجابهة كتل عربي ضد الهوية والبيت الأفريقي، وتواجه عنصرية متخيلة بإيجاد عنصرية مقابلة، وتنشر سرديّة العرب ضد الأفارقة، وتنتج أفكاراً عنصرية واستبعادية، وتلبسها رداء التحزّر من الهيمنة المصرية.
يشارك نخب ومثقفون أفارقة إثيوبيا

## عملت إثيوبيا على إيجاد تناقضات بين مصر والسودان، وروجت أكاذيب عن أطماع القاهرة ورغبتها في الهيمنة

## يجسد ما تطرحه إثيوبيا من وجود «مواجهة عربية أفريقية» مشكّلة تنتمي إلى أفكار ماضوية، تخالف حقائق التاريخ والجغرافية

في الخوف من مواجهة عربية إثيوبية على خلفية سد النهضة، لكنهم يصزّون على تجاهل الواقع، ويرفعون شعار حل مشكلات البيت الأفريقي في داخله، وكأنها عبارة سحرية، ومفتاح كل مشكلة، من دون تأمل الواقع، وقواعد عدل وإنصاف، واستجبان أزمة دولتي المصبّ وتعنت أثيوبيا، غير تعدد المصالح والوساطات ودوائر الانتماء وتشابكها، بل بعضهم يحذّر وكأنه حامي الأفريقية وقواعد

مؤسسات الدولة، فإن قصور أدواتها السياسية في التعاطي مع هذه التحذيات، جعلها تتموضع في هامش سياسي ضيق للتعبير عن سخطها من هيمنة حزب الإصلاح، وليس لرفضها تغلغل الفساد في مفاصل الدولة الذي صمّنت عنه طوال هذه السنوات، ما يجعلها شريكة في ترذّي الأوضاع في المدينة، إذ إن المسؤولية السياسية والأخلاقية كانت تحتّم عليها سحب ممثليها من السلطة المحلية، وكذلك تقديم مديري المؤسسات التابعين لها استقالتهم من مناصبهم احتجاجاً على الفساد، بحيث يحمّل «الإصلاح» مسؤولية الفساد في مؤسسات الدولة، بما في ذلك توظيف المؤسسة العسكرية والجبهات لمصلحته، إلا أن هذه الأحزاب التي أدمنت قلة الحيلة، وتفرح بأي تمثيل سياسي، حتى لو كان ضئيلاً، ويكلفها أعباءً أخلاقية، اكتفت بإصدار بيان مشترك مناهض للفساد، ودعم الاحتجاجات الشعبية، وأيضاً بيان مشترك لوكالاتها في السلطة المحلية لدفع شبهات الفساد عنهما، كما لجأت إلى حيلها القديمة، بوضع رجل في السلطة ورجل في المعارضة.
ومن لم تستفد الأحزاب اليمنية من أخطائها السابقة، بما في ذلك تجربة الحزب، بحيث ما زالت تحتّم بحراك الشارع المدني لفرض استحقاقها، والتنصل من المسؤولية المترتبة على انخراطها في السلطة، ما يعدّ سقوطاً مريعاً لأحزاب كانت يوماً ما حاملاً سياسياً للقوى المجتمعية المقهورة.

في المناطق المحرزة من مليشيات جماعة الحوثي في مدينة تعز، تترادف سلطة مليشيات أخرى لا تختلف عنها كثيراً، وإن اتّخذت غطاء الدولة لتميرير مشاريعها الصغيرة، بحيث حوّلت المؤسسة العسكرية إلى سلطة منفلتة تقوّض مؤسسات الدولة المدنية، فيما تنقصّ أحزاب السلطة أدوار أحزاب المعارضة، وفي منطفة الظل هذه، لا شيء سوى تغوّل فساد السلطة الحاكمة وصراع زعامات الحرب وانتهازية الأحزاب، فيما يدفع المواطن وحده كلفة هذا التناحر السياسي المستمر، إضافة إلى كلفة حصار جماعة الحوثي على المواطنين، فإذا كان حزب الإصلاح يتفرد بأنه قوة الطغيان العمياء، فإن أحزاب الفرض الضئيلة هي من شرعن هذا الوضع ونتاجه، وإنّ ناورت اليوم في مربع المغلوب على أمره.

(كاتبة يمنية)

السلام والتسامح، من اصطفاغ إسلامي عربي ضد إثيوبيا الأفريقية المسيحية، وكان إثيوبيا هي المعتدى على حقوقها، وليستا دولتي مصب نهر النيل.

إجمالاً، ندّعي إثيوبيا أن القاهرة تحشد العرب في مواجهة الأفريقيين، وغير هذا الكلام من سرديات مضلّلة، غرضها الأساسي عدم الوصول إلى اتفاق بشأن السد، وعدم الالتزام بأي مرجعيةٍ دوليةٍ أو قانونية، تتعلق ببنائه وتشغيله، وهي لا تريد دخول أطرافٍ مساندةٍ للقاهرة، والخرطوم قد تغتبر من موازين القوة، عربية كانت أو غير عربية، كما أنها، بهذه المقولات، تعكس رغبتها استبعاد دول شمال أفريقيا لتقود القارة، غير أن موقفها من الدول العربية ليس مرتكزاً على أساس الهوية كما تدّعي، لأنها ببساطة تتعاون مع دول عربية لها استثمارات ضخمة، ساهمت في عمليات تشييد السد، غير أنه كانت للدول العربية مواقف متباينة من سد النهضة، وما زال بعضها لا يخرّج عن التصريحات الباهتة، والتي تقرّأ من الجهتين، اليمن كما اليسار، غير أن إثيوبيا لم تمنع في وساطة دول عربيةٍ سابقاً، وصفها وزير الري السوداني، ياسر عباس، بأنها غير رسمية، ولم نلحظ إثيوبيا ورئيس حكومتها، أبي أحمد، الذي يقود الحرب، والحاصل على جائزة نوبل للسلام، يعترض على تدخل دول أوروبية في شؤون دول القارة، بما فيها عمليات النهب للموارد والتدخل العسكري.

في النهاية مقولات الهوية الأفريقية والبيت الأفريقي والحلول الأفريقية حائط صد لأي مساندة أو وساطة عربية أو غير عربية لا تحقّق مصالح أديس أبابا، ورغبتها في الهيمنة على النيل، وطموحها في التوسع بقيادة القارة.
لذا هي تحرص على اقتصار المفاوضات على الإتحاد الأفريقي، والنغني بالحلول الأفريقية والدعاية المكثفة حولها، لتبقى مصر والسودان حبيستي مفاوضات البيت الأفريقي التي افتقدت قواعد العدل والإنصاف واليات عملية، وكانت ضمن أسباب رئيسية لوصول الأزمة إلى محطتها الحالية.
(كاتب مصري)

● مكتب بيروت
● المكبّة ـ الجزيرة ـ شارع البستور ـ بناية 33 west end
● هاتف: 009611442047 - 009611567794
● البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
● الاشتراكات:
alaraby.co.uk/subscriptions
● هاتف: 097440190635 +
● جوال: 097450059977
● للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads

● المكاتب
● المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
● هاتف: 00442071480366
● مكتب الدوحة
● الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
● هاتف: 0097440190600

● نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني**
● مدير التحرير **ارست خوري**
● المدير الفني **إسلام منعم**
● السياسة **جوانة فريحات**
● الاقتصاد **عبد السلام**
● الثقافة **جمانة درويش**
● منوعات **ليال حداد**
● الرباب **معن البياربي**
● المجتمع **يوسف حاج علي**
● الرياضة **نيك التلياني**
● تحقيقات **محمد عزام**
● مراسلون **نزار قنديل**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)